



قراءة في مضمون معاهدة دي ميشال و أهميتها على الطرفين الجزائري و الفرنسي
A Reading of the content and importance of the Treaty of de Michel on both sides
Algérien and French

حميد أيت حبوش (*)

جامعة وهران 1، الجزائر

hamidaithabouche@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2020/12/28 تاريخ القبول: 2021/03/02 تاريخ النشر: 2021/05/30

الملخص:

يتناول هذا البحث المجهود الفكري و السياسي و الأداء الدبلوماسي الذي بذله الأمير عبد القادر لتحرير الجزائر ، باعتباره واضع أسس و قواعد الدولة الجزائرية الحديثة ، و باعتباره سياسيا يمتاز ببعد النظر و هذا من خلال المشروع الذي حمله و سعى لتجسيده في ظروف لم تكن في صالحه أصلا ، و محاولته استغلال كل الوسائل المتاحة ان يجعل فرنسا تعترف به من خلال معاهدة دي ميشال حيث جاءت موادها في صالح الطرفين إلا أن فرنسا لم تحترم هذه المعاهدة التي وقعت مع الأمير يوم 26 فيفري 1834 م و نقضتها في جوان 1835م

الكلمات الدالة:

الأمير عبد القادر ، دي ميشال ، الجزائر ، فرنسا ، المعاهدة ، المواد ، السلم

Abstract:

This research deals with the intellectual and political efforts and diplomatic performance of Emir Abdelkader to liberate Algeria, as the most basic bases and rules of the modern Algérien state. As a politician, he is far-sighted and this is through the project he carried, and he sought to bring it into being in circumstances That were not in his own right. The French government, in its attempt to exploit all available means, has recognized it through the Treaty of de Michel, whose articles are in the interests of both parties, but France did not respect this treaty that it signed with the Emir Abdelkader on 26 February 1834 and its denuding in June 1835.

Key Words:

Emir Abdelkader, de Michel, Algeria, France, Treaty, Articles, Peace .

(*) المؤلف المرسل: أيت حبوش حميد hamidaithabouche@yahoo.fr



مقدمة :

تعتبر معاهدة دي ميشال من المعاهدات الهامة التي أبرمها الأمير عبد القادر مع السلطات الفرنسية ، وهي وثيقة دبلوماسية أساسية بالنسبة للدارس و الباحث في العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلالها اعترفت فيها فرنسا بالأمير عبد القادر وإمارته ، واضطرت للتفاوض معه بعد الحصار الذي فرضه على مدينة وهران و حتى الأمير كان بأمر الحاجة إلى هذه المعاهدة و ما تمخض عنها من اتفاق و فترة سلام تتيح له استكمال مشروع بناء الدولة الجزائرية و تنظيمها من خلال إنشاء المؤسسات و استكمال بناء الجيش ، و سعينا من خلال ه الدراسة تحليل وثيقة دبلوماسية و تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع من جهة و المفاهيم المتعلقة بالأطراف الموقعة على هذه المعاهدة ..

1-ظروف إبرام معاهدة دي ميشال :

تولى الجنرال دي ميشال حكم وهران في 23/04/1833 خلفا للجنرال بوايه (Boyer) ⁽¹⁾ و قد كان هذا الأخير تواقا للدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر ، نظرا للصعوبات التي عرفها الجيش الفرنسي في مقاطعة وهران حيث هدد بالجوع بعدما رفض سكان القرى تموين الثكنات الفرنسية بالحبوب والمواشي ⁽²⁾. و أمام هذا الوضع الخطير ، حاول الجنرال دي ميشال ، استغلال الفرص السائحة لرفع الحصار وإنهاء الأزمة التي يمر بها الجيش الفرنسي بمقاطعة وهران ، و قد كانت غايته هو تأمين حاجياته دون أن يفسح المجال للأمير لاستغلال موقف مناوئ لمصلحته ⁽³⁾.

و قد استغل الجنرال دي ميشال حادثة أسر الجنود الفرنسيين من قبل جيش الأمير عبد القادر في أواخر نوفمبر 1833 الذين كانوا يرافقون شخصا يسمى "قدور" و هو من قبيلة البرجية بأرزيو ، كان قد خرق الحصار الاقتصادي ⁽⁴⁾ الذي فرضه الأمير عبد القادر على الجيش الفرنسي ، حيث قان الجنرال بمراسلة الأمير يستعطفه لإطلاق سراح الجنود موجها له ثلاثة رسائل في الفترة الممتدة من نوفمبر إلى ديسمبر 1833. و في الحقيقة كان ذلك مقدمة لبداية المفاوضات بين الطرفين ، ثم توقيع المعاهدة ، علما بأن الجنرال دي ميشال بأمر هذه المفاوضات و توصل إلى اتفاق دون صدور تعليمات من باريس ⁽⁵⁾ حسب المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان .إلا أن الواقع يؤكد أن الجنرال دي ميشال ، كان قد أفاد حكومته بإجراء محادثات سلام مع الأمير عبد القادر في مقاطعته العسكرية وهران ، و طلب من رؤسائه عدم الاعتراض على خطوته و السماح له بتوقيع اتفاقية عند الموافقة على الشروط ⁽⁶⁾



و جوابا على طلبه أرسلت حكومة المارشال سولت بتاريخ 19 فيفري 1834 أربعة شروط اعتبرتها القاعدة الأساسية لبدء مفاوضات مع الأمير عبد القادر وتوقيع معاهدة معه . لكن الوثيقة الفرنسية وصلت وهران في 28 فيفري من نفس السنة وسلمت لقائد المنطقة العسكرية ، في وقت كانت فيه معاهدة دي ميشال تنفذ بكامل بنودها منذ ثلاثة أيام . وقد تمثلت شروط الحكومة الفرنسية فيما يلي :

-اعتراف عبد القادر بالسيادة الفرنسية مقابل اختياره بايا على مقاطعة وهران.

-وضع جزية سنوية لفرنسا واحتجاز رهائن من الأمير .

-تعهده بعدم شراء أعدده حربية إلا بموافقة باريس .

-تسليم الأسرى الفرنسيين الموجودين من غير قيد أو شرط⁽⁷⁾

2-تحليل معاهدة دي ميشال :

أ-من حيث الشكل :

كتب معاهدة دي ميشال داخل مستطيل جوانبه 18*11 سنتمترا ، رسمت على ورقة عادية 34*22 سنتمترا ، وتتضمن قسمين كأنهما عمودين متوازيين اختلفا من حيث الشكل و اللغة و توافقا من حيث المضمون والنتائج . فالجهة اليمنى ، هي بنود المعاهدة باللغة العربية ، يقابلها من الجهة اليسرى النص نفسه بالفرنسية . و قد ختمها الطرفان في الأسفل بختمين عربيين : الأول للجنرال دي ميشال على اليسار ، والثاني على اليمين القسم العربي للأمير عبد القادر / أما التواقيع البادية في الأسفل ، فتشير في أقصى اليسار إلى توقيع الجنرال دي ميشال ، وفي أقصى اليمين إلى توقيع عبد القادر⁽⁸⁾

ب-من حيث المضمون :

إن معاهدة 26 فيفري 1834 التي عرفت تاريخيا باسم معاهدة دي ميشال ، رغم أن المعاهدة موقعة من طرفين ، الأول جزائري ، و الثاني فرنسي ، تختلف عن نصوص الوثيقتين اللتان تم تبادلها بين الطرف الفرنسي يوم 04 فيفري 1834 ، و الطرف الجزائري يوم 25 فيفري 1834⁽⁹⁾ . و هذا ما جعل السلطات الفرنسية في الجزائر و باريس تعتقد بوجود معاهدتين ، إحداها رسمية -وهي المعاهدة الموقعة يوم 1834/02/26- و الأخرى سرية عقدت قبلها⁽¹⁰⁾

و بغض النظر عن حقيقة المعاهدة السرية ، يمكن تقديم الملاحظات التالية بخصوص معاهدة دي ميشال هي :



-المعاهدة صريحة في الاعتراف بالسيادة الجزائرية و بالاعتراف بعبد القادر " أميرا للمؤمنين " .
أنظر الديباجة و المادة الأولى للمعاهدة . كما أنها لم تقصر الأمير داخل حدود معينة ⁽¹¹⁾ بل إن
تعيين الأمير وكلا له في مدينة الجزائر (اليهودي ابن دران) يعتبر دليلا على أن المعاهدة لا تحصر
سلطان الأمير في ولاية وهران بل تتجاوزها إلى ولاية الجزائر ⁽¹²⁾
-مبدأ تبادل التمثيل القنصلي بين الطرفين ، أنظر المادة الأولى و الخامسة .
-مبدأ المعاملة بالمثل و المساواة ، أنظر المادة الثالثة ، الخامسة و السادسة .
و هذا ما أكدته رسالة دي ميشال التي أرفقها بالمعاهدة إلى الأمير ، حيث يقول :
"ستلاحظ ، بدون شك أن شروط هذه المعاهدة متساوية بالالتزامات بالنسبة إليك و إلينا ،
و إنها نشهد باستقامة الترتيبات التي وضعت لمصلحة شعبين يعتبران أنفسهما في المستقبل
أخوين . " ⁽¹³⁾ ورغم هذه الملاحظات إلا أن الجانبان اختلفا ، و تباينت وجهات نظرهما في تفسير
و فهم هذه المواد ، و هذا ما نستنتجه من خلال النصين العربي و الفرنسي على النحو التالي :
-عبارة "بين شعبين حكم عليهما القدر أن يعيشا تحت نفس السلطة " التي وردت في المادة
الأولى ، والتي حاول المؤرخون الفرنسيون تفسيرها بأنها تعد بمثابة اعتراف الأمير بالتبعية
و الخضوع للحكم الفرنسي ، و الحقيقة هي عكس ذلك ، إذ هي اعتراف من السلطات الفرنسية
بسلطان الأمير عبد القادر ، أمير المؤمنين ، و التعايش مع العرب في ظل حكمه ⁽¹⁴⁾ و ما يدعم
هذا التفسير هو :

-تأرجح ميزان القوة فيصالح الأمير عبد القادر خلال هذه الفترة .
-أن الجنرال دي ميشال هو صاحب المبادرة لطلب الصلح في ظروف الحرب ⁽¹⁵⁾
ضف إلى ذلك إجابة الأمير عبد القادر لخصومه "إن المعسكرات الفرنسية قد أصبحت
مقصورة على الحصون التي وضعوا عليها مدافعهم ، و أن السهول قد حررت من الكفار
الناهبين . " ⁽¹⁶⁾

إن الدارس لحياة الأمير عبد القادر ، و أعماله و عقيدته و أفكاره ، يتضح له أن الأمير لا
يؤمن بنظرية الخضوع و التبعية لفرنسا التي يحرمها دينه ، إذ أنه كان يريد من العبارة نفسها
أيضا : "سلطة" الإسلام و المشيئة الإلهية و بعبارة أخرى السلطة التي يمثلها هو ⁽¹⁷⁾ هذا وصفة
أمير المؤمنين تنفي أي تبعية و خضوع ⁽¹⁸⁾ و تركز سلطته الروحية و الزمنية ⁽¹⁹⁾
-القناصل و الممثلون : حيث وردت عبارة "قناصل" في النص العربي ، و عبارة "ممثلون " في
النص الفرنسي . فعبارة قناصل تعني عند عبد القادر ، وكلاء دولته المستقلة لدى الجانب



الفرنسي ، يحميمهم القانون من كل ملاحقة أو تعدي ويتكلمون باسمه لدى السلطات الفرنسية في الموائى الثلاثة المذكورة : وهران ، أرزيو ، ومستغانم أما عبارة "ممثلون" الواردة في النص الفرنسي فلا تعني ذلك⁽²⁰⁾

-التجارة الداخلية والخارجية : فحسب الأمير عبد القادر فإن العملية التجارية من اختصاصه وحده في ميناء أرزيو ، أما وهران ومستغانم فلا ترسل إليهما البضائع اللازمة لأهلها (انظر المادة الثانية من شروط عبد القادر للجنرال دي ميشال يوم 25 فيفري 1834) ، إذا فقد حرص على احتكار هذه التجارة وعمل على استقلاله التام في هذا المجال⁽²¹⁾ لذلك نجد عبارة "سوق" الواردة في نص المعاهدة العربي تعني حرية العرب في الذهاب إلى أسواق الموائى الثلاثة المذكورة للبيع والشراء .

أما التبادل التجاري والتعامل الذي يتم بين قوتين فهو من حقه وحده . لكن الجنرال دي ميشال قد فهم من حرية " السوق" التعامل التجاري على النطاق الدولي⁽²²⁾ ، كما أنه حصر الكلمة ذاتها بمرقاً أرزيو فقط (المادة الرابعة .

-المعاملة بالمثل و المساواة : حرص الأمير عبد القادر على ضرورة التعامل بالمثل و على قدم المساواة ، وهذا ما تجلى لنا في المواد : الثالثة ، الخامسة و السادسة ، بشأن المساجين و الفارين ، و جواز السفر.

كان الجنرال دي ميشال قد أبلغ حكومته بإجراء محادثات سلام مع عبد القادر في مقاطعته العسكرية ابتداء من 23 جانفي 1834 بعد تلقيه الرسالة الأولى من الأمير . و في 19 فيفري 1834 رد وزير الحربية الفرنسية الماريشال دالماسي برسالة يعلن فيها موافقته على مواصلة المفاوضات لعقد معاهدة . كما جاء في هذه الرسالة تعليمات بشأن النتائج المطلوب الحصول عليها في المعاهدة وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :⁽²³⁾

- اعتراف عبد القادر بالسيادة الفرنسية ، مقابل اختياره بايا مقره معسكر.
- تعهد الأمير بدفع ضريبة سنوية ، بالذهب و الفضة و الحيوانات و الحبوب .
- أن لا يرتبط الأمير بعلاقات تجارية إلا مع وهران و أن لا يتحالف مع بلد أجنبي .
- أن يقدم رهائن من العرب لضمان تنفيذ هذه الشروط .

إلا أن رسالة وزير الحربية الفرنسية الماريشال دالماسي وصلت إلى وهران في 28 فيفري ، في وقت كانت فيه معاهدة دي ميشال قد وقعت يوم 26 فيفري 1834 و بدأ تنفيذها بكامل بنودها منذ ثلاثة أيام⁽²⁴⁾ ورغم الفوارق الهامة التي نلاحظها بين نص المعاهدة و تعليمات وزارة



الحربية ، فإن وزير الحربية وافق في 08 أفريل 1834 على المعاهدة و أعرب عن رغبته في تكميلها باتفاقيات أخرى ، كما صادق عليها الملك الفرنسي لويس فليب⁽²⁵⁾

من خلال ما سبق ، فإن الأمير عبد القادر تفاوض -ندا لند- مع دي ميشال ، أي مع ملك الفرنسيين ، ولم يرد في هذا النص أية تبعية لفرنسا ولا تحديد مناطق سلطة الأمير⁽²⁶⁾

3-أهمية معاهدة دي ميشال :

أ-أهمية المعاهدة على الطرف الجزائري :

لقد اعتبر الأمير عبد القادر أن وقف القتال بينه وبين الجيش الفرنسي في الناحية الغربية من البلاد تحت قيادة الجنرال دي ميشال ليس إلا هدنة مسلحة ، لأنه كان لا يثق في نوايا السلام التي أبداهها الفرنسيون ، لذلك سعى إلى استغلال هذا الوقت لبلورة خطته وتنمية موارده و تحضير معاركه مستقبلا⁽²⁷⁾ وهذا عن طريق :

-تنظيم جيش نظامي وإنشاء حكومة⁽²⁸⁾ وهذا من خلال :

1-تكوين جيش مكون من الفرسان و المشاة و تجهيزه بكافة العتاد و تدريبه من قبل بعض الهاربين من الجند الفرنسي ، و إقامة مصاهر للمدافع ، و مطاحن للبارود و مصانع للأسلحة الخفيفة .

2-تثبيت حكمه في إمارته⁽²⁹⁾ حيث قسم الإمارة إلى إقليمين كبيرين ، وضع كل منهما بإمرة خليفة وهما :

-إقليم الشرق مركزه معسكر و قد قسم إلى سبع نواح ، ترأس كل ناحية آغا و على رأس هذا الإقليم الخليفة مصطفى بن التهامي .

-إقليم الغرب مركزه تلمسان و قد قسم إلى خمس نواح و على رأس هذا الإقليم الخليفة محمد البوحميدي الولهاسي.وكان الهدف من ذلك هو إقامة العدل وتوزيع الضرائب بالتساوي⁽³⁰⁾

3-القضاء على الخصوم و معاقبة القبائل المتمردة و جمع الضرائب المختلفة⁽³¹⁾ حيث أصبح الأمير هو السيد الفعلي و الشرعي كل غرب الجزائر ، ما عدا وهران و مستغانم و قلعة تلمسان (المشور)⁽³²⁾

4-القضاء على الفوضى و الاضطراب الداخلي و ذلك من خلال محاربة الجرائم و العقاب عليها و بالتالي تحقيق الأمن إلى درجة أنه أصبح يمكن " لفتاة أن تنقل في طول البلاد و عرضها حاملة سلة من الجواهر على رأسها دون خوف من الإزعاج"⁽³³⁾



5-تنوع العلاقات التجارية و ضمان الاستقلال الاقتصادي ، وذلك من خلال تسويق منتجات البلاد إلى الخارج ⁽³⁴⁾ وسعى الأمير عبد القادر إلى ربط مصالح إمارته مع بريطانيا و إثارة اهتمامها لإقامة نوع من التوازن بينها و بين فرنسا .

ب-أهمية المعاهدة على الطرف الفرنسي :

لقد كانت فرنسا ترى أن الأمير عبد القادر ، هو السلم الذي يصعد عليه الفرنسيون إلى أعالي الأطلس ، لذلك كان الاحتفاظ بعلاقة طيبة مع هذا القائد الواسع النفوذ ، خلال تلك الفترة ، يشكل حجر الزاوية في السياسة الفرنسية ⁽³⁵⁾ لذا فقد كان الجنرال دي ميشال يرغب في مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الإقليم الداخلي من الجزائر ، بما في ذلك مدينة قسنطينة ، عاملا بذلك على القضاء على نفوذ الأتراك والكرغلة ، و هادفا إلى إقامة سلم مع عبد القادر ، يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها . وكانت هذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد في نفقاتها و في جنودها في الجزائر. و تهدف إلى إنهاء قوى كل من الشيوخ المحليين و عبد القادر ، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد ⁽³⁶⁾ وعموما يمكن إبراز آثار هذه المعاهدة على الطرف الفرنسي على النحو التالي ⁽³⁷⁾

1-عودة القبائل إلى ضواحي المدن الواقعة تحت الاحتلال ، بعدما ابتعدت عنها سابقا ، تطبيقا لإجراءات الحصار الاقتصادي و تجنباً للوقوع في مسرح المعارك ، و بالتالي أصبحت تتمد أسواق هذه المدن بما تحتاج إليه من حاجيات و مواد غذائية ، و بالتالي تمويها بصفقة منتظمة في ظل علاقات السلام .

2-نقل المنتجات الصحراوية كالصوف إلى ميناء المرسى بوهران ، حيث بلغت قيمة شحنات الصوف المصدرة إلى فرنسا و بريطانيا مليون فرنك ⁽³⁸⁾

3-تدفق مختلف البضائع و السلع (الصناعة التقليدية) على المدن المحتلة ، قادمة من تلمسان و المغرب الأقصى .

4-تزويد الجيش الفرنسي بالعلف ، بعد توقف وصوله من فرنسا و إيطاليا بسبب رداء الأحوال الجوية هناك .

5-انتشار العملة الفرنسية في الأرياف الجزائرية لأول مرة إلى جانب العملة الإسبانية التي كانت العملة الوحيدة المتداولة .

6-شراء السلطات العسكرية الفرنسية لكميات كبيرة من الحبوب ، خاصة بعد انخفاض أسعارها بسبب وفرتها ، قصد تموين الجيش لأشهر عديدة .



4- سياسة الأمير عبد القادر بعد التوقيع على معاهدة دي ميشال :

بعد توقيع الأمير عبد القادر لمعاهدة دي ميشال ، التف إلى إخضاع زعماء المقاطعة الغربية و على رأسهم مصطفى بن إسماعيل ، زعيم الدوائر و الزمالة . و سيدي العربي في الشلف و العمري شيخ الأنجاد⁽³⁹⁾ و إجراء الإصلاحات الأولية لإمارته و قد كان لذلك الأثر الكبير في جعل العديد من القبائل تتمنى أن تعيش في ظل نظام مشابه لما طبقه الأمير عبد القادر في إمارته ، و تتعطش لقائد يضبط الأوضاع متيحاً للسكان زراعة أراضيهم و ملاحقة كل ناهب و سالب . لذا تواجد أهالي المدينة و مليانة أهم مدن ولاية التيطري و أرسلوا في أواخر نوفمبر من عام 1834 إلى معسكر ممثلين عنهم ، طالبين من الأمير عبد القادر تنظيم إقليمهم على غرار ما فعله في مقاطعته⁽⁴⁰⁾ و قد أدرك عبد القادر أن معاهدة دي ميشال ، تسمح له بالتدخل في ولاية التيطري ، لأنها لم تضع حدوداً معينة لدولته و لم تشترط مراجعة حكومة باريس . لذا فإنه اغتنم فرصة تعيين الحاكم العام دروي دورلون لبيعته غليه وفدا إلى الجزائر على رأسه ميلود بن عراش ، وزير خارجيته ليقدم تمنيات الأمير على الحاكم العام و ليقدم رسالة له جاء فيها : " إن معتمدي ابن عراش ، وجهته إلى حضرتكم ليلبغكم التهنة و التبريك من قبلي بالولاية على الجزائر ، و لقيامي بأمور المحافظة على أمور المعاهدة ، أو عزت إليه أن يفادكم في أمور تعيين علي إجراؤها لتوطيد الراحة في جميع المقاطعات الداخلية في السهول و الجبال و السواحل ، على ساحل الجزائر و جوارها ، و وهران و المدينة ، رغبة في توطيد الأمن و تأمين سلامة المسافرين ."⁽⁴¹⁾

ورغم أن الوالي العام كان يرى بناء على تعليمات حكومته : " إن المعاهدة التي عقدتها مع عبد القادر قد صدق عليها الملك و أصبحت ملزمة للطرفين . و هذه الوثيقة البعيدة عن الكمال ، لا تعدو ، في الحقيقة أن تكون إجراء لوقف القتال ، و كان يجب تكميلها بمعاهدة أخرى أكثر وضوحاً . و الأمر الأساسي ، هو تحديد تخوم مملكة الأمي عبد القادر شرقاً و ضبط علاقات السيادة الفرنسية معه . و نية الملك ، هي أنه يجب المحافظة على حق السيادة الذي حصلنا عليه بالغزو على جميع أراضي إيالة الجزائر سليماً . على أن نمارس هذا الحق فيما بعد بقدر ما تسمح به الظروف و الوسائل التي ستكون تحت تصرفنا . إن ولاية التيطري لم تكن قط تابعة لولاية وهران . و إذا اعترفنا بأن من الممكن أن يطمح الأمير إلى إدارة هذه الولاية – وهو مجرد افتراض – لا يوجد ما يبرر ادعاءاته في الولايات الأخرى .



و الطريقة التي ننظر بها إلى الأشياء سوف تؤدي بنا إلى تنازلنا للأمير عبد القادر من أجل المحافظة على السلام على التوالي عن جميع الأراضي الذي يدفعه طموحه إلى الطمع فيها .
و أنا ألاحظ لك أننا إذ تتبعنا هذا النظام فسيصبح السلام وهما من الأوهام ."⁽⁴²⁾
5-محاولة تعديل معاهدة دي ميشال :

بعد دخول الأمير عبد القادر إلى ولاية التيطري و عجز السلطات الفرنسية بالجزائر عن صده فقد قبلا الطرفان الفرنسي و الجزائري بالدخول في مفاوضات بهدف تجديد معاهدة دي ميشال ، حيث كان لكل منهما مصلحة واضحة في استقرار السلام و استتباب الأمن .
و على هذا الأساس أرسل الحاكم العام بتاريخ 03 ماي 1835 ، النقيب سانت هيبوليت St Hipolyte ومعتمد الأمير بالجزائر ابن دران إلى الأمير عبد القادر حاملين التعديلات التالية لمعاهدة دي ميشال⁽⁴³⁾

-الاعتراف بالسيادة الفرنسية

- صريح لسلطة الأمير التي لن يستعملها خارج إقليم وهران . محدودا من الشرق بوادي الشلف من منبعه إلى مصبه عند وادي أرهيو و منه إلى كوجيلة .
-من حق الفرنسيين والأوربيين عامة ، أن ينتقلوا داخل إقليم وهران .
-حرية التجارة الكاملة في الداخل .
-يتعهد الأمير بعدم تصدير البضائع إلا في موانئ التي يحتلها الفرنسيون .
-يدفع عبد القادر الجزية ، و يطلق سراح الرهائن ، و تعتبر الجزية علامة اعتراف بالسيادة الفرنسية .

و عندما اطلع عبد القادر على هذه التعديلات فإنه أدرك أن فرنسا تنوي التحلل من معاهدة دي ميشال⁽⁴⁴⁾ لذا فإنه لم يرفضها ، بل تقدم بمقترحات⁽⁴⁵⁾ مضادة في مقابلها وهي :
-الإقليمان الواقعان الآن تحت سلطة أمير المؤمنين و اللذان هما خاضعان له تحت سلطته و في نفس الوقت فإن البلاد التي هي الآن تحت الحاكم العام تظل تحت سلطة الفرنسيين .
-كلما رأى الأمير أن يعين أو يعزل خليفته في المدينة و مليانة ، فإنه يطلع الحاكم العام للعلم على ذلك . كما أنه يجعل من هذين الخليفين واسطة في أية مراسلة أو اتصال يريده معه .
-التجارة ستكون حرة للجميع ، فالعرب سيكونون محل احترام في الأسواق من الفرنسيين ، كما أن هؤلاء سيكونون محل احترام من العرب في كل الأقاليم الواقعة تحت سلطة الأمير .



-إن أمير المؤمنين سيشتري من مدينة الجزائر ، بواسطة عملائه كل ما يحتاجه في شكل مدافع هاون، وبنادق ، وبارود ، وكبريت .

-سيسلم الأمير إلى الفرنسيين كل الفارين من الخدمة الوطنية ، و يتخذ الحاكم العام نفس الإجراء نحو الأمير .

-إذا رأى الأمير أن يقوم برحلة حو قسنطينة ، أو غيرها ، فإنه سيطلع الحاكم العام بعزمه على ذلك وهدفه منه .

هذا وقد أتت الاقتراحات من قبل الطرفين لتعديل معاهدة دي ميشال مختلفة كلياً ، ففرنسا تريد أن تتحلل من تلك المعاهدة ، أو تعديلها وجعلها مجرد معاهدة بين سيد ومسود ، وغالب ومغلوب ⁽⁴⁶⁾ أما الأمير عبد القادر فيريد أن يحافظ على ما اكتسبه من تلك المعاهدة ، خاصة وأنه دخل هذه المفاوضات وهو في مركز القوة بعد امتداد نفوذه كما رأينا عبر الشلف . هذا التوسع أزج المسؤولين الفرنسيين والوالي العام بالجزائر ، و هدد بقطع العلاقات معهم خاصة وأن حدود دولته أصبحت قوية من العاصمة الجزائرية نفسها ⁽⁴⁷⁾

6-استئناف القتال بين الطرفين الجزائري والفرنسي 1835-1837م:

إن سياسة كسب الوقت والمحافظة على الوضع الراهن التي اعتمدها الوالي العام دروي دورلون كانت تقلق مضجع الجنرال تريزل قائد وهران لأكثر من سبب واحد وهي : ⁽⁴⁸⁾

-أن الجنرال تريزل يرى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لكسب الرتب التي يطمح إليها .

-تخوف الجنرال من تأثير انتصارات الأمير على الروح المعنوية عند العرب ، مما يزيد قوة الأمير و يدفعه إلى العمل للاستيلاء على تلمسان و التخلص من الأتراك الكرغلية ، و مصطفى ابن اسماعيل الذي يريد قائد وهران أن يسبغ عليه و على قبيلته من الدوائر و الزمالة رداء الحماية الفرنسية .

و نتيجة ، لذلك فقد رفض الجنرال تريزل بيع الأسلحة للأمير في عدة مناسبات متحدياً بذلك تعليمات الوالي العام في الوقت الذي جمد فيه نصوصاً أساسية في معاهدة دي ميشال ، مما جعل الأمير عبد القادر يقرر من جانبه فرض نظام المقاطعة و الحصار الاقتصادي و قطع العلاقات مع القوات الفرنسية التي تحتل مدن وهران ، و أرزيو ، و مستغانم . و لإحكام هذا الحصار أصدر أمراً إلى قبائل الدوائر و الزمالة و للغرابة التي تقيم قريباً من المواقع الفرنسية لتنسحب إلى مواقع في الخلف .



و في الوقت الذي طالبت الغرابة بمهلة حتى ينتهي موسم الحصاد و أحييت لذلك ، فإن الدوائر و الزمالة طلبتا حماية الفرنسيين⁽⁴⁹⁾ مقابل الانخراط في صفوف وحدات الجنرال تريزل لمحاربة عبد القادر⁽⁵⁰⁾ و قد نتج عن ذلك توقيع معاهدة التينة في 16 جوان 1835 و بموجبها أصبحت قبيلتنا الدوائر و الزمالة رعايا فرنسيين⁽⁵¹⁾. و قد عارض الأمير عبد القادر هذه المعاهدة ، لأنها تعد على حقوقه و حد لطموحه الهادف إلى توحيد الجزائر و بسط سلطته عليها ، فقد أوضح جازما بأنه لن يقبل بها ، و تصرفات تريزل تتنافى مع ما التزمت به الدولة الفرنسية في معاهدة دي ميشال "بأن ترد إلي كل مذهب التجأ إليها ، و لو كان رجلا واحدا ، فكيف بالعشيرة و القبيلة . " و على هذا ، فإن قبائل الدوائر و الزمالة من جملة ريعتي التي أحكم فيها بموجب شريعتي و الآن أبلغك البلاغ الأخير ، إنك إن رفعت الحماية عنهم ، فنحن على ما كنا من المعاهدة التي وقع عليها الاتفاق قديما . و إلا فإني لا أستطيع مخالفة شريعتي في التخلي عنهم ، و الله يخلق ما يشاء و يفعل ما يريد ."⁽⁵²⁾ ثم زحف الأمير بقواته و أنزل بقوات الفرنسيين بقيادة الجنرال تريزل هزيمة ساحقة يوم 28 جوان 1835 في معركة المقطع جنوب خليج أرزيو و برز الأمير فيها قوة تستطيع حماية الحدود و الحفاظ على الحريات⁽⁵³⁾ و هذا ما بينته رسالة الأمير عبد القادر بعد معركة المقطع إلى الوالي العام دروي دورلون حيث أوضح له فيها أن تريزل خرج على رأس قوة من وهران و معسكر في أراضيه ، ولكنه تغاضى عن هذا العمل العدواني ، ثم تمادى الجنرال في سيره و ضرب معسكره على نهر تليلات دون أن يحاول التعرض له أو مقاومته و لكن تريزل توغل حتى وصل إلى سيق و أخذ يفسد حصاد رعاياه ، وعند هذه النقطة أصدر الأمر إلى عسكره بحمل السلاح لصدّه ، و أضاف الأمير قائلاً أنه أمر بوقف القتال بمجرد ما وصل تريزل إلى أرزيو⁽⁵⁴⁾

و رغم انتصار الأمير عبد القادر على الجنرال تريزل فإنه لم يغتر بهذا النصر ، ذلك أنه كان يدرك جيدا أنه هزم قائدا و جيشا ، ولكنه لم يهزم فرنسا في المقطع⁽⁵⁵⁾ و قد كان لهزيمة الجيش الفرنسي بمعركة المقطع الأثر البالغ ، حيث اهتزت فرنسا لأخبار النكبة⁽⁵⁶⁾ التي أصابتها ، هذا و قد دفعت المطامع السياسية الفرنسية في التوسع الخارجي و الأهمية الإستراتيجية للجزائر بحكومة دو بروغلي De Broglie إلى استدعاء دورلون و تريزل و تعيين كلوزيل في 10 أوت 1835 حاكما عاما للبلاد و حل الجنرال دارلانج D'Arlande محل تريزل⁽⁵⁷⁾

الخاتمة :



تعتبر معاهدة دي ميشال 26 فيفري 1834م انتصارا للدبلوماسية الجزائرية حيث استطاع الأمير أن يفتك بالمفاوضات ما كان سيدفع ثمنه باهضا عن طريق الحرب . علما أنه لولا وضوح الرؤية ما كان الأمير يستطيع أن يحقق هذا الانتصار الدبلوماسي الذي سرعان ما تنبّهت له فرنسا بعد مراجعة بنود المعاهدة إذ سعت لتعديل المعاهدة بهدف تصحيح خطأ ارتكبه القيادة السياسية والعسكرية. إلا أن معاهدة دي ميشال لم تعمّر أزيد من 16 شهرا ليتجدد القتال بين الأمير عبد القادر وفرنسا استطاع الأمير خلال هذه الحرب غير المتكافئة أن يبرهن على قدرات عسكرية وبعد نظر كبيرين .





الهوامش :

- 1- أديب حرب ، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808-1847م ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982 ، ج 1 ، ص 394
- 2- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ، تروغ أبو القاسم سعد الله ، ش.و.ن.ت ، الجزائر 1982، ص ص 70-73
- 3- أديب حرب ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 113
- 4- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 ، ص ص 23، 24
- ch. a.julien.Histoire de l'Algérie contemporaine . Editions P.U.F 1979 .T1 p 1045
- 6- أديب حرب ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 121
- ch.r.ageron. politiques coloniales au maghreb . paris 1972.p 117
- 8- أديب حرب ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 122
- 9- اسماعيل العربي ، المرجع السابق ، ص 31
- 10- نفسه ، ص 31
- G. Esquer .Histoire de l'Algérie 1830-1960.Editions p.u.f. 1960.p1711
- 12- اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، ص 57
- 13- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية ...، ص 31
- 14- نفسه ، ص 32
- 15- نفسه ، ص 32
- 16- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص 81
- 17- نفسه ، ص 17
- G.Esquer .op.cit.p1618
- Ch.A.julien .op.cit.p10491
- 20- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص ص 17، 18
- 21- أديب حرب ، المرجع السابق ، ص 125
- 22- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص 18
- 23- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية ...، ص ص 36-38
- G.Esquer .op.cit. p1642
- 25- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية...، ص 38
- 26- اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية ...، ص ص 53، 54
- 27- محفوظ قداش ، الأمير عبد القادر ، سلسلة فن وثقافة ، وزارة الثقافة ، الجزائر 1982 ، ص 20
- 28- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص 82



- 29- محفوظ قداش، المرجع السابق ، ص 25
- 30-أديب حرب ، المرجع السابق ، ص ص 143-145
- 31-محمد بن عبد القادر ،تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ، شرح و تعليق ممدوح حقي ، دار اليقضة العربية ، بيروت 1964 ، ص 91
- 32- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق ، ص 85
- 33-يعي جلال ، المغرب الكبير ، ج3،دار النهضة 1981، ص 144
- 34- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 86
- 35- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية...ص 52
- 36- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 88
- 37- يعي جلال، المغرب الكبير ، دار النهضة 1981، ج 3 ، ص 144
- 38- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية...ص ص 45-53
- 39-CH.A.Julien .op.cit.p106
- 40-أديب حرب ، المرجع السابق ، ص ص 138-148
- 41- محمد بن عبد القادر، المرجع السابق ، ص ص 220-224
- 42-نفسه ، ص ص 223-224
- 43- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية...ص 61
- 44- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 90
- 45-محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 62
- 46- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 90
- 47- محمد العربي الزبيري ، مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر ، ط 2 ، 1981 ، ص 61
- 48- أديب حرب ، المرجع السابق ، ص 153
- 49- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية...ص 97
- 50-نفسه ، ص 77
- 51- محمد بن عبد القادر، المرجع السابق ، ص ص 231-233
- 52- أديب حرب ، المرجع السابق ، ص ص 164-168
- 53- محمد بن عبد القادر، المرجع السابق ، ص ص 235، 234
- 54- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 98-99
- 55- اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية ...ص 101
- 56-نفسه ، ص 100
- 57- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 98